حمل لفظ ظاهر في معنى على معنى لاخر محتمل مرجوح كما مر فان حمل عليه لدليل فصحيح اولما يظن دليلا وليس بدليل في الواقع ففاسد اولا لشيء فلعب لانا تاويل ثم هو قريب يترجح على الظاهر بادنى دليل نحو اذا امتحم الى الصلاة اي عزم عليها والقيام اليها وبعيد لا يترجح على الظاهر الا باقوى منه ومنه تاويل الحنفية قوله عليه الصلاة واللام لغيلان بن سلمة الثقفي وقد اسلم على عشر نسوة امسك اربعا وفارق سائرهن رواه الشافعي وغيره على ابتداء نكاح اربع منهن فيما اذا انكحهن معا لبطلانه كالمسلم خلافا لمن زعم مربانه يمسك الاربع الاوائل ووجه بعده ان المخاطب بحله قريب عهد بالاسلام لم يسبق له بيان يطلع على شروط النكاح مع حاجته الى ذلك ولم ينقل تجديد نكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم وتوفر دواعي حملة الشرع على نقله فوقع وان النص ما اي لفظ دلالته على المعنى دلالة قطعية لعدم احتماله لغيره كاسماء العدد كعشرة فانها نص في معناها لا يحتمل غيره فالنص على هذا يقابل الظاهر وقد يطلق النص على ما يحتمل الظاهر كالوحي اي اللفظ الموحى المعنى من كتاب او سنة اي المتضح المعنى من احدهما فيكون مرادفا للمفسر الاتي وهذا هو المراد من قول من قال قد يطلق النص على الدليل من كتاب او سنة وقد يطلق على الظاهر فقط مما يفهم من كلام القرافي وان المفسر بفتح السين ما اتضحت دلالته على المعنى وبيني المبين بفتح الياء سواء في تسمية بالاسم المذكورين اكان نحو لا تقربوا وردت عليه البيان الانسب التعبير بالاتضاح بقول كان امر صلى الله عليه وسلم بالوضوء واحد بعد نزول اية الحج المشتمل على الامر بالطواف او فعله كان طاف واحدا فان وجد او اتفق في الاتضاح كان امر بواحد وطاف واحدا فالمتقدم

وان

وان جهلنا عينه هو الموضح وان لم يتفقا فان زاد الفعل على مقتضى القول كان طاف طوفين وامر بواحد فالموضح القول وفعله ندب او واجب في حقه دون امته مستفاد مما ومما خر اجابين الدليلين وان نقص الفعل عن مقتضى القول كان طاف واحدا امر من اثنين فالموضح القول ونقص الفعل تخفيف في حقه صلى الله عليه وسلم تاخر الفعل او تقدم ما استغني عنه ان كان منصبا بنفسه كالوضوء نصا او ظاهرا وقد تقدما مثلتهما وان المحكم المتضح قال المصنف وهو قريب مما قبله اي من التعريف الذي قبله المعرف به المفسر وفيه نظر بل هو عينه او المراد المتضح دلالته على المعنى فهو مرادف له كالمبين نعم المفهوم من كلامهم تخصيص المحكم بالقسمة الثانية من القسمين الشاملة لهما التعريف المفسر وان المجمل ما لم تتضح دلالته على المعنى بنفسه بحيث لا يدرك عليه الاتضاح بغيره وهو القسم الاول من قسمي ما يسمى مفسرا ومبينا ومحكما كما مر فيخرج بذلك عن تسميته بالمجمل اي تسمية به ومنه ما لم يرد عليه ذلك فلم يخرج عن تسميته بالمجمل وهو المتشابه اي المسمى بذلك فهو ما استاثر الله بعلم المراد منه وان اطلع عليه بعض اصفيائه معجزة او كرامة ومنه الايات والاحاديث في ثبوت الصفات لله المشكلة بناء على قول السلف بتعويض معناها اليه تعالى لا على قول الخلفية تاويلها فهي عليه من المفسر وان الصحيح ما اي المعنى الذي وضع اللفظ له قال المصنف وادلي منه قول الحنفية ما اي اللفظ الذي ظهر المعنى بحيث المراد منه ظهورا تاما لا خفاء معه بالكلية الا باستعمال اي بسبب استعماله فيه خرج الظاهر والنص وحد الاولوية ان الصحيح من اقسام اللفظ ولا يشترط فيه الوضع ولا يكتفي به بل المعتبر فيه ظهور المراد منه ظهورا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)